

29 August 2017

Arabic

Original: English*

الاجتماع السابع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية
المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا
الغردقة، مصر، ١٨-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**
الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي
على مكافحة الاتجار بالمخدرات

الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات

تقرير الأمانة

أولاً - مقدمة

١- واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، منذ الاجتماع السادس والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، المعقود في أديس أبابا من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، صوغ وتنفيذ برامج لمعالجة المشاكل المتصلة بالمخدرات والجريمة المنظمة في أفريقيا. ولا تزال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنحاء كثيرة من أفريقيا تتضرر من الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة. ويتفاقم هذا الوضع من جراء عوامل أخرى تشمل الحروب، والنزاعات داخل الدول، وتبعات الانتفاضات في شمال أفريقيا، ومواطن الضعف في النظم الاجتماعية ونظم العدالة الجنائية، والفساد، ومحدودية الفرص أمام الشباب، والتفاوت في مستويات الدخل، وجميعها أمور تتيح فرصة كبيرة لأنشطة عصابات الجريمة المنظمة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، أخذت الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات، في السنوات القليلة الماضية، تستغل بلدان أفريقيا بقدر متزايد في إعادة شحن

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

** UNODC/HONLAF/27/1



المخدّرات غير المشروعة وتكديس مخزونها على نطاق كبير. وقد أثبتت هذه الشبكات غير المشروعة أنّها تتميز بقدر كبير جدّاً من المرونة والابتكار في عملياتها الإنتاجية والتوزيعية.

ثانياً- المبادرات على نطاق أفريقيا

٢- واصل المكتب دعم تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدّرات ومنع الجريمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ ودأب على تقديم المساعدة التقنية إلى دول الاتحاد الأفريقي في المجالات المشمولة بخطة عمل الاتحاد، كما هو موضح بالتفصيل في الأقسام التالية.

ثالثاً- غرب أفريقيا

٣- أُطلق البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٠)، الذي يتماشى مع خطة العمل الإقليمية الجديدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) لمكافحة الاتّجار غير المشروع بالمخدّرات والجريمة المنظّمة وتعاطي المخدّرات في غرب أفريقيا، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، على هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. ويراعي هذا البرنامج الأولويات المحدّدة في خطة العمل الجديدة ويساهم في تنفيذها. وهو يفيده أيضاً كإطار لأنشطة الإقليمية والوطنية، ولتعزيز التعاون من أجل مكافحة الاتّجار بالمخدّرات ودعم الدول الأعضاء في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

٤- وفي غرب أفريقيا، لوحظ تزايد مثير للقلق في زراعة نبتة القنب وإنتاج القنب من حيث المساحة المزروعة به وعمليات تعبئته. ففي آب/أغسطس ٢٠١٦، ضبط موظفو الجمارك في مالي ٢,١ طن من عشبة القنب مخبأة في سيارة قادمة من بوركينا فاسو. وفي عام ٢٠١٦، ضبطت السلطات في تشاد ٦٤٠ كيلوغراماً من عشبة القنب.

٥- ووفقاً لقاعدة البيانات المتعلقة بضبطيات المخدّرات غير المشروعة ذات الصلة بالمطارات الأوروبية، نُفّذت في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ ونيسان/أبريل ٢٠١٧، في مطار مورتالا محمد الدولي في لاغوس، نيجيريا، ١١ ضبطية هيروين بلغ وزن المضبوطات فيها ٣١,١٢ كيلوغراماً. وكان جميع السعاة الذين اعتقلوا في إطار هذه الضبطيات من مواطني نيجيريا.

٦- وما زال الاتّجار بالكوكايين يمثل شاغلاً رئيسياً بالنسبة لغرب أفريقيا. فقد تطورت طرائق النقل الرئيسية وصولاً إلى استخدام المسافرين جواً والموجودات المنقولة جواً (مما في ذلك عن طريق السعاة والطرود)، وهو اتجاه يرحّح أنه يُعزى إلى زيادة عدد الرحلات الجوية بين أمريكا الجنوبية وغرب أفريقيا.

٧- ووفقاً لقاعدة بيانات ضبطيات المخدّرات غير المشروعة ذات الصلة بالمطارات الأوروبية، شهدت المطارات الأوروبية ١٦ حالة اعتقال مرتبطة بالكوكايين، ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧، فيما يتصل بالرحلات القادمة من غرب أفريقيا ووسطها، وضُبط في هذه الحالات حوالي ٢٠ كيلوغراماً من الكوكايين. وكان جميع السعاة الذين اعتقلوا من مواطني نيجيريا وكانوا قد غادروا انطلافاً من نيجيريا (١٣ منهم انطلافاً من مطار أبوجا).

وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٦، ضبطت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات التابعة لمطار مورتالا محمد الدولي قرابة ٢٨,٣٣ كيلوغراماً من الكوكايين. ومن بين الضبطيات المسجلة البالغ عددها ١٥، جرت ١١ ضبطية على درب دبي-لاغوس، وكان جميع السعاة الذين اعتقلوا في سياق هذه الضبطيات من مواطني نيجيريا.

٨- وشملت مضبوطات المخدرات التي قامت بها في عام ٢٠١٦ أفرقة تابعة لبرنامج مراقبة الحاويات في غرب أفريقيا ١٤٠ كيلوغراماً من الكوكايين وأكثر من ٣٣ طنّاً من الأدوية المزيفة، بما فيها ١٠,٣٢ أطنان من الترامادول القادم من الهند والذي ضبط في ميناء لومي في حزيران/يونيه. وفي عام ٢٠١٦، ضُبط ٧٣٢ ١٥٧ ٨ قرصاً من أقراص الترامادول في النيجر، وهو بلد في منطقة الساحل يتضرر بشكل خاص من تعاطي الترامادول. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، ضُبطت كمية أخرى تبلغ ٢٠٠ ١٨٧ قرص من الترامادول في النيجر.

٩- وفي آذار/مارس ٢٠١٦، ضبطت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في لاغوس ٤,٧ كيلوغرامات من الميثامفيتامين، كانت في طريقها إلى جنوب أفريقيا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، ضبطت فرقة العمل حوالي ٢٥ كيلوغراماً من الميثامفيتامين، كانت في طريقها إلى كوالالمبور. وكان جميع السعاة الذين اعتقلوا في سياق الضبطيتين من المواطنين النيجريين.

١٠- وتشير البيانات الرسمية التي قدّمتها وزارة المالية بالهند إلى تصدير نحو ١,٧٥ طن من الإيفيدرين رسمياً إلى نيجيريا في آذار/مارس ٢٠١٦، لاستخدامه في أغراض مشروعة.

١١- وتمكّنت سلطات إنفاذ القانون في مالي وفرقتا العمل المشتركتان المعنيتان بالاعتراض في المطارات في نيامي وباماكو (اللتان أنشئتا من خلال المساعدة التقنية التي يقدّمها المكتب) من زيادة فعالية عملها في ضبط المخدرات وإقامة الدعاوى القضائية في أعقاب دورات تدريبية متخصصة قدّمها المكتب.

١٢- وقدّم المكتب المساعدة التقنية في إطار خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال الاجتماع العاشر للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتنسيق أنشطة مراقبة المخدرات في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد نُفذ العديد من الدورات التدريبية والبعثات حتى الآن. وأجرى المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع برنامجه لمنطقة الساحل، دورة تدريبية للمدربين في حزيران/يونيه ٢٠١٦ في نيامي، بهدف تعزيز الوحدات الميدانية المكلفة بمكافحة الاتجار بالمخدرات عبر الحدود.

١٣- ولا تزال نيجيريا تواجه مشاكل خطيرة فيما يتعلق بمراقبة الحدود وإدارتها. وترجع الطفرة التي شهدتها الإرهاب وتمويل الإرهاب في منطقة الساحل، والتي يمكن أن يكون لها أثر عالمي، في جانب كبير منها إلى تيسر انتقال العناصر الإجرامية عبر الحدود الوطنية الضعيفة دون رقيب.

١٤- وموّل الاتحاد الأوروبي مشروعاً ينفذه المكتب عنوانه "التصدّي للمخدرات والجريمة المنظّمة المتصلة بها في نيجيريا"، قدّم من خلاله الدعم للجهات الوطنية النيجيرية النظيرة والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعدد من الطرائق. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦، يسّر المشروع، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا، تنظيم منتدبين

استخباريين إقليميين بشأن الجرائم المتصلة بالمخدرات، شارك فيهما ممثلون من ١١ بلداً من بلدان غرب أفريقيا وكذلك البرازيل واليابان. ومنذ عام ٢٠١٥، قدّم المكتب، من خلال هذا المشروع، عدداً من الدورات التدريبية بهدف بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون.

١٥- ودعم المكتب في عام ٢٠١٢ الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إنشاء "شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدّعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة". وتجمع الشبكة بين المدّعين العامين والسلطات المركزية من أجل تبادل الأفكار والخبرات والممارسات الفضلى والمشاركة في أنشطة تدريبية مشتركة. ويستفيد الأعضاء أيضاً من التدريب الذي يقدمه خبراء من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ومن الخبرات التي يعرضونها. وقد طرأ تحسن ملحوظ على طريقة معالجة البلدان المشاركة في الشبكة لطلبات التعاون الدولي، سواءً فيما بينها أو مع البلدان الواقعة خارج المنطقة الفرعية.

١٦- ويُعنى البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، الذي يتشارك في تنفيذه المكتب والمنظمة العالمية للجمارك، حالياً بمواقع لتنفيذ المشاريع في أفريقيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وكذلك في آسيا الوسطى وجنوب آسيا. والعنصر الجوهرى في هذه المبادرة هو إنشاء وحدات مشتركة بين الأجهزة لمراقبة الموانئ، تضمّ الجمارك والشرطة وأجهزة أخرى مثل الدرك وأجهزة إنفاذ قوانين المخدرات.

١٧- وكانت استراتيجية البرنامج للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ كالتالي: (أ) زيادة مستوى الدعم التوجيهي المقدم إلى الوحدات الموجودة في بنن وتوغو والسنغال وغانا؛ (ب) تعزيز تبادل المعلومات والتعاون بين غرب أفريقيا وبلدان المصدر من خلال العمليات المقررة؛ (ج) توفير التدريب المتخصص في المجالات ذات الأهمية الخاصة، مثل مراقبة السلايف؛ (د) اتخاذ خطوات كبيرة في بدء البرنامج في ميناء أبيدجان؛ (هـ) استكشاف فرص توسيع نطاق البرنامج ليشمل موانئ رئيسية أخرى في غرب أفريقيا، بما في ذلك كوناكري ولاغوس ومونروفيا وكذلك في وسط أفريقيا، تحديداً في دوالا، بالكاميرون، وبوانت نوار، بالكونغو. وتجري حالياً مناقشات بشأن إنشاء وحدة مشتركة لمراقبة الموانئ في أحد الموانئ الجافة في باماكو. وسيكفل المكتب تنسيق أنشطته مع أنشطة الجهات المانحة الأخرى والشركاء الآخرين في تقديم المساعدة التقنية.

١٨- ودعماً لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يواصل المكتب المعنى بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة، بالإضافة إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، تنفيذ أنشطة في إطار مشروع مبادرة ساحل غرب أفريقيا، الذي يُنفذ حالياً في خمسة بلدان خارجة من نزاعات في غرب أفريقيا، وهي سيراليون وغينيا وغينيا-بيساو وكوت ديفوار وليبيريا. ويتمحور هذا المشروع حول تأسيس وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية وتشغيلها بكامل طاقتها في البلدان المنفذة وكذلك حول تعزيز التعاون الإقليمي.

١٩- وتعمل وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في سيراليون بكامل طاقتها، وسجّلت عملياتها نتائج جيّدة للغاية حتى الآن. ومنذ إنشاء هذه الوحدة في آب/أغسطس ٢٠١٠، اضطلعت بالتحقيق في ٤٩١ قضية، أسفرت عن ملاحقة ٣١٧ مجرماً وضبط ٢٠٥٩٢ طناً

من الماريوانا و٦٦٥ ١٢ طناً من راتنج القنب و١٤٢ كيلوغراماً من الكوكايين و٣ كيلوغراماتٍ من الهيروين. وتنفذ الوحدة عمليات منتظمة في المناطق المعرضة للخطر، ولديها حضور جيد في البلد، وحتى في البحر. وشاركت الوحدة في عدّة تحقيقات دولية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية واطلعت بعملياتٍ مشتركةٍ وتبادلت المعلومات الاستخبارية مع نظيرتها في ليبيريا.

٢٠- وتعمل وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ليبيريا بكامل طاقتها، وأحرزت عملياتها نتائج مشجعة. ومنذ إنشاء الوحدة في حزيران/يونيه ٢٠١١، بلغ عدد القضايا الجنائية التي شاركت في التحقيقات بشأنها أو اضطلعت بها بمفردها ٥٩ قضية، أسفرت عن ملاحقة ٥٩ شخصاً وضبط ٥٠٠ كيلوغرام من القنب و١,٥ كيلوغرام من الكوكايين و٧,٤ كيلوغرامات من الهيروين. واطلعت بتنفيذ حزمة شاملة من أنشطة بناء القدرات، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي والعملياتي.

٢١- وأُنجزت عدّة عمليات مشتركة تحت رعاية الإنتربول، وجرى تبادل المعلومات الاستخبارية أيضاً مع أجهزة إنفاذ القوانين في كوت ديفوار.

٢٢- وبدأ تشغيل وحدة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غينيا-بيساو في حزيران/يونيه ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين، تجري الوحدة تحريات استباقية مستندة إلى المعلومات الاستخبارية (أسلوب العمل الشرطي بالاسترشاد بالاستخبارات) بالشراكة مع الشرطة القضائية، مما أسفر عن التحقيق في ٥٠ قضية متعلقة بالاتجار بالمخدرات وملاحقة ٦٣ شخصاً وضبط ٣٦,٢ كيلوغراماً من الكوكايين و٢١٧ كيلوغراماً من الماريوانا.

٢٣- ومن خلال مشروع التخاطب بين المطارات، واصل المكتب بناء القدرات من أجل كشف ومنع الاتجار بالمخدرات اعتماداً على المسافرين وباستخدام الشحن والبريد في مطارات دولية أفريقية مختارة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية من هذا المشروع في تعزيز التعاون الأقليمي بين أفرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات المنشأة في أفريقيا وفي مناطق أخرى. وأفرقة العمل موصولة بشبكة اتصالات الإنتربول العاملة على مدار الساعة (I-24/7) ومنصة الاتصال الخاصة بشبكة الإنفاذ الجمركي التابعة للمنظمة العالمية للجمارك، اللتين يتاح الاتصال بهما أيضاً لأجهزة إنفاذ القوانين التي لا تشارك في هذا المشروع. وهذا يمكن من تبادل المعلومات آتياً على الصعيد العالمي، وهو أمر يمكن أن يكون ذا أهمية حاسمة في اعتراض المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، ينفذ موظفو إنفاذ القانون من البرازيل والسنغال وكندا ومالي والنيجر، ومن أوروبا، أنشطة التدريب وتوجيه في إطار هذا المشروع. وشارك هذا المشروع في إعداد العملية المشتركة المسماة الأجنحة الأفريقية ("إيل أفريكين") (بشأن مراقبة الطائرات الصغيرة في غرب أفريقيا)، التي ستنفذ في النصف الثاني من عام ٢٠١٧. وفي إطار هذا المشروع أيضاً، يُوفّر التمويل لأفرقة العمل الأفريقية المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات من أجل المشاركة في الاجتماع السنوي الرابع للفريق العامل المعني بمبادرة إنترفلو (Interflow)، الذي نظّمته الإنتربول في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي ذلك الاجتماع، عُقدت مناقشات بشأن الكشف عن المتجرين بالمخدرات الذين ترتبط أنشطتهم

بأفريقيا واستبانتهم والقبض عليهم عن طريق تبادل بيانات التحريات في بيئة آمنة واستعراض تدفقات الأتجار العالمي بالمخدرات نحو أفريقيا وفي جميع أنحاءها.

٢٤- ومن حيث الإنجازات، بلغ في حزيران/يونيه ٢٠١٦ عدد فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات التي تمارس عملها في أفريقيا ١٢ فرقة، وذلك في بنن وتوغو والسنغال وغامبيا وغانا وكابو فيردي والكاميرون (دوالا وياوندي) وكوت ديفوار ومالي والنيجر ونيجيريا. وتلقت ثلاث فرق إضافية التدريب وبدأت عملها في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، في إثيوبيا وغينيا-بيساو وكينيا.

٢٥- ومن حيث النتائج والمضبوطات، نُفذت ١٠ عمليات مشتركة: عملية "كوكير" الثالثة والرابعة والخامسة؛ وعملية "فولوسا" بالشراكة مع الإنتربول؛ وعملية "وسترليز" الأولى والثانية والثالثة بالشراكة مع المنظّمة العالمية للجمارك؛ وعملية "إيل أفريكين" الأولى والثانية والثالثة بالشراكة مع دائرة الجمارك الفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت أربعة برامج لتبادل الممارسات الفضلى، وأنشئ فريقان لكلاّب التشمّم في السنغال وكابو فيردي. أمّا النتائج من حيث المضبوطات فواعدة للغاية: إذ ضُبط ١١٧٦ كيلوغراماً من الكوكايين، و٨٦٣ كيلوغراماً من القنب، و١٤٠ كيلوغراماً من الهيروين، و٧٧٨ كيلوغراماً من الميثامفيتامين.

٢٦- ودعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظّمة الصحة العالمية في إطار البرنامج المشترك بينهما بشأن علاج المرهّنين للمخدرات ورعايتهم، السلطات والمؤسسات ذات الصلة في غرب أفريقيا عموماً وفي السنغال خصوصاً في جهودها الرامية إلى إنشاء مراصد وطنية للمخدرات، والمرتبطة بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء شبكة غرب أفريقيا المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات.

٢٧- وواصل المكتب تقديم الدعم التقني إلى المركز المتخصّص للعلاج من تعاطي المخدرات، الذي افتُتح مؤخراً في داكار. والمركز هو أول دائرة متخصصة في تقديم خدمات العلاج من تعاطي المخدرات في غرب أفريقيا يُطلق فيها برنامج للعلاج الدوائي من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المؤثرات الأفيونية.

٢٨- وفي السنغال، وفي إطار البرنامج المشترك بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن علاج المرهّنين للمخدرات ورعايتهم، ساعدت مساهمة المكتب، إلى جانب الدعم المالي المقدم من فرنسا والتمويل المقدم من الشركاء الآخرين، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا، وشبكة المستشفيات للتضامن الجماعي من أجل العلاج (ESTHER) (التي أصبحت جزءاً من الوكالة الفرنسية للخبرات التقنية الدولية) ومدينة باريس، على تشييد مركز للعلاج الشامل من الارتهان في داكار. وبعد ٢٠ شهراً من العمليات، بلغ مجموع المتقدمين للالتحاق ببرنامج العلاج الصياني بشبائه الأفيون ٦٥١ من متعاطي المخدرات في حين قبل ١٧٨ شخصاً في برنامج العلاج بالميثادون (حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦). وقد بدأ تقديم خدمات العلاج الدوائي بالاقتران مع خدمات ترمي إلى إدارة الحالات المرضية المصاحبة لتعاطي المخدرات، والوقاية من فيروس الأيدز ورعاية المصابين به، والحدّ من الضرر. ويضمّ هذا المركز

فريق عمل متعدد التخصصات، وهو على صلة أيضاً بشبكة من الأخصائيين الاجتماعيين والمتطوعين من المجتمع المحلي، تعمل على وضع أنشطة للتوعية والتدخل لإحالة المحتاجين للعلاج.

٢٩- وفي إطار المشروع الرامي إلى دعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا، نظّم المكتب لأول مرة في غرب أفريقيا مشاورات علمية رفيعة المستوى بشأن الوقاية والعلاج من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات، عُقدت في أبيدجان، في كوت ديفوار، يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧.

٣٠- وفي إطار تنفيذ المشروع المذكور، في عام ٢٠١٦، وجه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي دعوة لتقديم مقترحات لدعم مبادرات وقائية مبتكرة وتجريبية في ستة بلدان (بوركينافاسو وتوغو وسيراليون وكابو فيردي وليبيريا وموريتانيا).

٣١- وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، قدّم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في إطار برنامج العمل المشترك بينه وبين منظمة الصحة العالمية بشأن علاج المرهقين للمخدرات ورعايتهم، الدعم للمشاورات الوطنية التي نظمت في كوت ديفوار بشأن تنقيح الإطار القانوني والإداري الخاص بقضايا المخدرات. ويتمثل الهدف الرئيسي للإصلاح في تعزيز اتباع نهج متمركز حول الصحة فيما يتعلق بمراقبة المخدرات. وقد استكمل الخبراء الوطنيون الصيغة الجديدة لقانون كوت ديفوار المتعلق بالمخدرات الذي صدر عام ١٩٨٨ بدعم تقني من المكتب، وعُرض المشروع على وزارة الداخلية وعلى البرلمان للمصادقة عليه. وقدّم المكتب أيضاً الدعم التقني لبلدان في غرب ووسط أفريقيا خلال عدة مشاورات وطنية وإقليمية في الفترة السابقة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية التي عقدت في عام ٢٠١٦.

رابعاً- وسط أفريقيا

٣٢- أنشطة المكتب في وسط أفريقيا محدودة للغاية في الوقت الحاضر بسبب نقص الموارد. ومع ذلك، تشمل المبادرات البرنامجية التي يمكن الاضطلاع بها في وسط أفريقيا الأنشطة الرامية إلى تعزيز الأمن البحري وكبح الاتجار في منطقة الساحل. وتعاني منطقة وسط أفريقيا، بسبب موقعها الجغرافي القريب من خليج غينيا ومنطقة الساحل، من خطر الاستغلال من جانب الجماعات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات عن طريق البر والبحر والجو.

٣٣- وفيما يتعلق بالجرائم البحرية، يعمل المكتب، بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، على استبانة القدرات الوطنية في جميع الدول الساحلية المطلّة على خليج غينيا، عن طريق التقارير الاستخباراتية والمتعمقة. ووضع المكتب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، إطاراً استراتيجياً (الاستراتيجية المتعلقة بالقرصنة والسطو المسلح على السفن والجرائم البحرية في منطقة خليج غينيا)، بهدف تعزيز القدرات الإقليمية فيما يتعلق بالتصدّي للقرصنة والسطو المسلح على السفن. وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٦، عُقدت أربع حلقات عمل تدريبية للمدّعين العامين والقضاة وكبار المستشارين القانونيين

وخمسة اجتماعات تنسيقية بشأن إصلاح القوانين، وصدرت أربعة تقييمات مصحوبة بمقترحات بشأن إصلاحات قانونية. وبالإضافة إلى ذلك، عُيِّن موجه واحد في كل من غانا وسان تومي وبرينسيبي. وخضع الإطار القانوني للكاميرون للدراسة بموجب البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية وأُرسلت بعثة تقييم إلى الكاميرون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وشارك عشرة خبراء قانونيين من الكاميرون في اجتماع تنسيقي قانوني بين سان تومي وبرينسيبي وغانا والكاميرون وكوت ديفوار، عُقد في أكرا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وعرض الخبراء الأطر القانونية الوطنية لبلداتهم ودرسوا السوابق القضائية، واختُتمت حلقة العمل بمحاكاة محاكمة. وفي سان تومي وبرينسيبي، أجرى ممثلو البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية تقييماً للإطار القانوني وقدموا توصياتهم خلال حلقة عمل تدريبية بشأن القرصنة والجريمة البحرية، عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي إطار هذا البرنامج أيضاً، قُدِّم الدعم إلى إدارة خفر السواحل في سان تومي وبرينسيبي. وقد نفذت سان تومي وبرينسيبي، لأول مرة في تاريخها، وبدعم من المكتب، دورية بحرية بالتعاون مع شرطة التحقيقات الجنائية وخبراء الصيد، على بعد ٤٥ ميلاً بحرياً من الساحل. واستخدمت في هذه الدورية الصور الساتلية التي وفرتها الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية.

٣٤- ووقَّع المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مذكرة تفاهم في ليرفيل في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ من أجل تعزيز التعاون فيما بينهما، ولا سيما في مكافحة جرائم الأحياء البرية والغابات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، دُرِّب المدَّعون العامون والقضاة على المسائل المتعلقة بقطع الأشجار غير القانوني في الكاميرون؛ وفي تموز/يوليه من العام نفسه، استُكمل تقييم بعثة جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، صدر تقريرٌ تحليلي عن مجموعة الأدوات الخاصة بمكافحة جرائم الأحياء البرية في الكونغو.

خامساً- الجنوب الأفريقي

٣٥- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ تقديم الدعم لشبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، التي أنشئت على غرار شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والتي تدعم شبكات الأخصائيين الممارسين في مجال مصادرة عائدات الجريمة والموجودات المتأتية منها. وتوفّر هذه الشبكة منصة يمكن للبلدان من خلالها أن تتعقّب وتتصادر العائدات المتأتية من جميع الجرائم الكبرى. بما فيها الاتجار بالمخدرات. وتيسّر الشبكة أيضاً طلبات الحصول على معلومات لأغراض المساعدة القانونية المتبادلة على الصعيدين الدولي والإقليمي في جميع الجرائم الكبرى، بما فيها الاتجار بالمخدرات.

٣٦- ومن خلال هذه الشبكة، جرى بناء قدرات أكثر من ٢٠٠٠ من القضاة والموظفين القضائيين والمدَّعين العامين والمحققين في مجالات مصادرة الموجودات وغسل الأموال وجميع الجرائم الكبرى. بما فيها الاتجار بالمخدرات، وذلك باستخدام تشريعات البلدان التالية: أوغندا، بوتسوانا، جمهورية تنزانيا المتحدة (دار السلام وزنجبار)، سوازيلند، كينيا، ليسوتو، ملاوي، ناميبيا.

٣٧- وأعدَّ المكتب أدلة بشأن إدارة الموجودات، وأجرى استعراضات تشريعية في بوتسوانا وناميبيا بهدف الأخذ بنهج المصادرة غير المستندة إلى الإدانة. وأعدَّ المكتب أيضاً دليل عمليات خاص بالشبكة وكتيباً للمحققين الماليين وتقرير الشبكة السنوي.

٣٨- وأفضى البرنامج المستمر الخاص بتعيين الموجهين في البلدان الأعضاء في الشبكة إلى زيادة في عدد الملاحقات القضائية بسبب جرائم غسل الأموال ومصادرة الموجودات ذات الصلة بجميع الجرائم الكبرى، بما فيها الاتجار بالمخدرات، حيث نُظر في أكثر من ٣٤٠ قضية حتى الآن، مقارنة بنحو ٣٠ قضية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٣٩- وأنشئ موقع شبكي لتستخدمه الشبكة وجرى تحديثه مؤخراً. ويشتمل الموقع على مساحة مفتوحة، ومنصة آمنة لتبادل المعلومات ومنصة للتعلُّم الإلكتروني. ويضمُّ مجتمع الشبكة على الإنترنت أكثر من ٦٥٠ عضواً من ١٨ بلداً، وقد سجَّل أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ زيارة. وعُقد اجتماع الشبكة العام السنوي في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتتولى بوتسوانا حالياً رئاسة الشبكة، وسيشيل ومدغشقر وموزامبيق هي آخر البلدان التي انضمت إليها. وحضر الاجتماع العام السنوي ممثلو أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وأعربوا عن رغبة بلدانهم في الانضمام إلى الشبكة.

٤٠- وفي الاجتماع العام السنوي المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٧، أبلغ بعض البلدان عن زيادة كبيرة في قيمة الموجودات المصادرة، حيث ضُبط ما تزيد قيمته على ٢٣ مليون دولار من الموجودات في انتظار صدور أوامر المصادرة.

سادساً- شرق أفريقيا

٤١- بدأ المكتب المرحلة الثانية من برنامجه الإقليمي لشرق أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، المعنون "تعزيز سيادة القانون والأمن البشري". وتُعطى الأولوية لمجالات الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتدفقات المالية غير المشروعة واستخدام شبكات النقل في الاتجار، وكذلك الجرائم البحرية، في إطار ركيزة مكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية والاتجار. وفي إطار هذا البرنامج، يجري تعزيز التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات وتقديم الدعم للدول الأعضاء في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

٤٢- وعقد منتدى المحيط الهندي المعني بالجرائم البحرية اجتماعاً رفيع المستوى لوزراء الداخلية بمنطقة المحيط الهندي بشأن موضوع مكافحة الاتجار بالمخدرات في كولومبو في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وحضر الاجتماع ممثلو ١٨ دولة ساحلية في منطقة المحيط الهندي، كان من بينهم سبعة من وزراء ونواب وزراء الداخلية أو الشؤون الداخلية. ومثَّل الدول الأخرى مبعوثون خاصون ومسؤولون كبار. وكانت منطقة شرق أفريقيا ممثلة على مستوى رفيع بوزير داخلية جزر القمر، ونائب وزير داخلية موزامبيق، ونائب وزير الشؤون الداخلية في جمهورية تنزانيا المتحدة وكبار الممثلين الحكوميين من جنوب أفريقيا وسيشيل وكينيا ومدغشقر وموريشيوس. وحضر الاجتماع أيضاً مراقبون عن سبع منظمات دولية

ووكالات شريكة ووكالات الأمم المتحدة المشاركة في المبادرات الرامية إلى مكافحة المخدرات في المنطقة. وأتفق الوزراء على الحاجة الملحة إلى الأخذ بنهج منسق من أجل استهداف الاتجار بالمخدرات على طول "الدرب الجنوبي". وفي إعلان كولومبو الذي اعتمد في هذا الاجتماع، دعا الوزراء الدول الساحلية التي تطل على المحيط الهندي إلى الاجتماع سنوياً في إطار شراكة الدرب الجنوبي لمتدى المحيط الهندي المعني بالجرائم البحرية من أجل تقييم مخاطر الاتجار بالمخدرات في المحيط الهندي وتقديم تقارير عنها ووضع نهج منسق للتصدي لهذه المخاطر. وستوفر شراكة الدرب الجنوبي منصّة للتنسيق لفائدة الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات والشركاء الدوليين من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية وتنسيق الدعم الذي يعزز الأهداف المشتركة. وستوفّر هذه الشراكة أيضاً منبراً للتفاعل المنتظم وإجراء البحوث بخصوص الدرب الجنوبي، بما في ذلك تجميع البيانات الإحصائية.

٤٣- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أبلغت كينيا وموريشيوس عن ضبط كميات كبيرة من المخدرات. ففي كينيا، اكتشفت شحنة وزنها ٩٠ كيلوغراماً من الكوكايين بين واردات السكر في حاويات بميناء مومباسا في تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي موريشيوس، ضبطت الشرطة شحنة وزنها ١٣٥ كيلوغراماً من الهيروين في حاوية نقل وصلت إلى بورت لويس في آذار/مارس ٢٠١٧.

٤٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نظّم المكتب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، دورة تدريبية متقدّمة في إنفاذ القانون البحري تتعلق بتفقد السفن والصعود على متنها وتفتيشها وضبطها. وجمعت هذه الدورة التدريبية المكثفة التي دامت أسبوعين ١٨ من ضباط إنفاذ القانون البحري القادمين من جمهورية ترازيا المتحدة وسانت بيلس وكينيا. وعقدت الدورة في المركز الإقليمي لتجميع المعلومات الاستخباراتية وإنفاذ القانون من أجل السلامة والأمن في البحر، في ماهي، سانت بيلس. وعزّز هذا التدريب قدرات وحدات الشرطة البحرية وإدارات خفر السواحل في المنطقة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالهيروين في البحر.

٤٥- وتُرَتَّكَب أشكال مختلفة من الجرائم البحرية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، على طول الحدود الساحلية بين كينيا والصومال. ودعم المكتب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، وحدة الشرطة البحرية الكينية في لامو في نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠١٧ من خلال تقديم دورات تدريبية صُمِّمت خصيصاً لبناء القدرات على مكافحة الجرائم البحرية، بما في ذلك اعتراض المخدرات، على نحو فعال. ويشمل التدريب على إنفاذ القانون البحري توجيهاً يومياً في المهارات الأساسية، مثل قيادة السفن والشرطة والهندسة البحريتين، يقدمه خبراء يعملون مع سلطات إنفاذ القانون البحري. وبالإضافة إلى ذلك، يُقدّم تدريب متخصص بشأن جرائم محدّدة في البيئة البحرية، مثل الاتجار بالمخدرات، من خلال تمارين عملية تتعلق بتفقد السفن والصعود على متنها وتفتيشها والضبط على متنها في البحر لاستبانة تهريب المخدرات في حجيرات خفية داخلها. ويركّز البرنامج أيضاً على تحسين قدرات التواصل بين وحدة الشرطة البحرية والدوريات التابعة لوحدة الحدود الريفية لضمان التنسيق بين العمليات البرية والبحرية.

٤٦- وفي عام ٢٠١٥، واصل المكتب العمل على التصديّ بصورة شاملة للأيدز وفيروسه والوقاية من تعاطي المخدّرات والعلاج منه وتقديم الرعاية والدعم إلى متعاطي المخدّرات بالحقن وبغيره من الوسائل وكذلك إلى نزلاء السجون. وفي هذا السياق، شرع المكتب في تنفيذ برنامج يهدف إلى خفض معدلات الاعتلال والوفيات بين متعاطي المخدّرات بالحقن وبغيره من الوسائل في كينيا. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧، بدأ ٢٠٠ ١ شخص من متعاطي المخدّرات بالحقن وبغيره من وسائل العلاج الإبدالي بالميثادون، حيث توفّر المتابعة في ثلاث عياداتٍ للعلاج الإبدالي بشبائه الأفيون في المناطق الساحلية من كينيا. وسيبدأ تشغيل عيادةٍ رابعةٍ في مقاطعة كوالي في الربع القادم من العام في حين سيبدأ تشغيل عيادةٍ خامسةٍ قبل نهاية البرنامج، في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤٧- ويقدم المكتب حاليًا المساعدة التقنية من أجل وضع خطةٍ رئيسيةٍ وطنيةٍ لمكافحة المخدّرات في إثيوبيا وموريشيوس. ويدعم المكتب أيضا وضع بروتوكول لتقييم تعاطي مواد الإدمان بين ضباط الشرطة في دائرة الشرطة الوطنية الكينية.

سابعاً- شمال أفريقيا

٤٨- تُنفذ أعمال المكتب المعني بالمخدّرات والجريمة في شمال أفريقيا من خلال البرنامج الإقليمي للدول العربية الرامي إلى منع ومكافحة الجريمة والإرهاب والأخطار الصحية وإلى تدعيم نظم العدالة الجنائية بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢١). وقد أُطلق هذا البرنامج في أيار/مايو ٢٠١٦ وهو يراعي مجموعة جديدة من التحديات التي تواجهها منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، مع كفالة التعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء.

٤٩- وفي عام ٢٠١٧، لا تزال الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط متأثرة بالعديد من الأزمات والقضايا. فإضافة إلى أن النزاعات والحروب الجارية، لا سيما في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن، تخلف عواقب ضارة على هذه البلدان ومواطنيها، فإنها تخلف أيضا آثاراً غير مباشرة على البلدان المجاورة.

٥٠- واعتُرضت كميات متزايدة من الكوكايين موجهة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا داخل المنطقة وبين أرجائها. ويصل كوكايين أمريكا الجنوبية إلى شمال أفريقيا من خلال دروب مختلفة.

٥١- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُخدمت منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط كمنطقة عبورٍ ووجهةٍ نهائيةٍ لكوكايين أمريكا الجنوبية. واعتُرضت في المغرب أكبر كمية من الكوكايين في المنطقة، في حين بدأ، لأول مرة، أن تونس تستخدم كبلد عبورٍ من جانب المنظمات الإجرامية عبر الوطنية.

٥٢- وفي الشرق الأوسط، يبدو أن المملكة العربية السعودية تُستخدم كمنطقة عبورٍ وكذلك كوجهةٍ نهائيةٍ لكوكايين أمريكا الجنوبية. ففي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ضبطت السلطات البرازيلية ٦٠٢ كيلوغرامات من الكوكايين مخبأة في ١٨ كيساً في حاوية محمّلة بأكياس من السكر العضوي.

وكانت السفينة قد غادرت من ميناء سانتوس في البرازيل وكان مقصدها النهائي هو ميناء تونس عبر دجويبا تاورو، بإيطاليا. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، ضُبطت كمية قياسية فاق وزنها ٣١,٥ كيلوغراماً من الكوكايين في عملية أبحرها حرس السواحل التونسي في البحر الأبيض المتوسط. وعندما لاحظ المتجرون، الذين كانوا على متن زورق سريع قادم من إيطاليا، وجود القوات التونسية، ألقوا المخدرات، التي كانت موضوعة في ٣٠ كيساً، في المياه قبالة كاب بون، وهي شبه جزيرة تونسية تتاخم مضيق صقلية، إيطاليا. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، ضبط مكتب الجمارك في دجويبا تاورو في إيطاليا، مع الشرطة المالية الإيطالية "Guardia di Finanza" (جهاز لإنفاذ القانون يعني بمكافحة الجريمة المالية والتهريب) لمنطقة كالابريا، بالتنسيق مع مكتب المدعي العام للمنطقة نفسها، ٢٥,٧ كيلوغراماً من الكوكايين النقي في ميناء دجويبا تاورو. وكانت المخدرات مخبأة في حاويات محملة بالدجاج المجمد ومعبأة في ٢٣ عبوة مستديرة قادمة من البرازيل ومتجهة إلى ميناء أم قصر، العراق. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ضبطت قوات الأمن المغربية، بالتعاون مع القوات الإسبانية، ٢,٥ طن من الكوكايين على بعد ١٦١ كيلومتراً من سواحل الداخلة، في سياق عملية مشتركة. وكانت المخدرات قد جُلبت بواسطة السفن ثم أُعيد شحنها لاحقاً على متن زورق صيد مغربي على بعد ١٠٠ ميل من الساحل. وقد اعتُقل أربعة وعشرون شخصاً مرتبطين بعملية ضبط الكوكايين، القادم حسب التقارير من سورينام والمار عبر كابو فيردي.

٥٣- وفي تطور آخر، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ضبطت الشرطة القضائية المغربية ١١٦ كيلوغراماً من الكوكايين في مقاطعة بني مكادة في طنجة في المغرب، وألقت القبض على شخصين.

٥٤- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، فككت المصلحة الولائية للشرطة القضائية بمدينة وجدة (المغرب) إحدى عصابات المخدرات المتخصصة في صنع المؤثرات العقلية والمخدرات الأخرى وإنتاجها والاتجار بها. وألقي القبض على سبعة أشخاص: مواطنين من بيرو ومواطن فرنسي وأربعة مواطنين من المغرب. وفي مختبر لصنع المخدرات، وجدت الشرطة المغربية ٢٠٠ كيلوغرام من الكوكايين، فضلاً عن أدوات ومعدات حديثة تُستخدم في صنع الكوكايين وأقراص تحتوي على مؤثرات عقلية.

٥٥- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، ضبط موظفو الجمارك ٤٦ كيلوغراماً من الكوكايين في ميناء الملك عبد الله في رابغ، في المملكة العربية السعودية. وقد أخفيت المخدرات داخل شحنة من الدجاج المجمد محملة في حاوية مشحونة عبر المملكة العربية السعودية إلى وجهة مجهولة.

٥٦- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أنجزت الشرطة السريلانكية أكبر عملية ضبط للكوكايين على الإطلاق، بلغ وزن المضبوطات فيها ٨٠٠ كيلوغرام، على متن سفينة وصلت إلى كولومبو من ميناء الملك عبد الله. وأشارت التقارير الرسمية إلى أن المخدرات يحتمل أن تكون قد سُجنت من إكوادور وأخفيت في حاوية أخشاب كانت موجهة إلى شركة مقرها في الهند.

٥٧- ووفقاً لقاعدة البيانات المتعلقة بضبطيات المخدرات غير المشروعة ذات الصلة بالمطارات الأوروبية، حدثت اثنتان من أكبر عمليات ضبط الكوكايين المسجلة فيما يرتبط بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وكان منخرطاً فيهما ساعيان غادرا البرازيل في اتجاه لبنان. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتقلت السلطات البرازيلية،

في مطار ساو باولو الدولي، مواطننا بلغاريا كان يحمل ١٨ كيلوغراماً من الكوكايين داخل أمتعته. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتقلت السلطات الفرنسية مواطناً برازيليّاً يحمل ٢٤,٥ كيلوغراماً من الكوكايين في منطقة العبور في مطار شارل ديغول في باريس.

٥٨- ويبدو أن العصابات الإجرامية النيجيرية ناشطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ الجهاز الوطني المعني بإنفاذ قوانين المخدرات في نيجيريا عن اعتقال ساعيتين في مطار مورتالا محمد الدولي، كانتا تحملان الكوكايين إلى المملكة العربية السعودية بحجة الذهاب لأداء الحج. واعتُقلت إحدهما ومعها ٣٠٠ غرام من الكوكايين في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقد قُدِّم لها وعد بتلقي ٩٥٠ دولاراً مقابل تهريب هذه المخدرات. وكانت المرأة الثانية جدّة عمرها ٥٧ عاماً، اعتُقلت ومعها ١,٦ كيلوغرام من الكوكايين في آذار/مارس ٢٠١٧. واعتقلت الساعتان أثناء عملية تفتيش المغادرين المتجهين إلى المملكة العربية السعودية.

٥٩- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّلت عدة ضبطيات بحرية كبرى للهيروين، في الشرق الأوسط وفي مصر أساساً. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٧، ضبطت السلطات التركية أكثر من طن واحد من الهيروين في ٤٠ كيساً مخزنة في حجيرات خفية على متن سفينة شحن تحمل علم جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجرت عملية الضبط في إطار عملية مدهامة في المياه الدولية قبالة قناة السويس. وكانت السفينة متجهة إلى اليونان انطلاقاً من مصر عند اعتراضها. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، ضبط الموظفون المسؤولون عن إنفاذ القوانين الذين كانوا على متن مدمرة تابعة للبحرية الأمريكية ٢٧٠ كيلوغراماً من الهيروين على متن مركب شراعي صغير عديم الجنسية في المياه الدولية ببحر العرب. وقبل اعتراض المركب الشراعي، تعقبته إحدى مروحيات البحرية الملكية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٦٠- وتعقبت شرطة مكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية شبكة دولية للتجار بالمخدرات تعمل على درب المحيط الهندي: فقد كان المتجرون يعتمدون شحن الهيروين من جيواني بباكستان، بواسطة زوارق سريعة إلى مركب يطفو على بعد ١٥٠ كيلومتراً من ميناء شبهار بجمهورية إيران الإسلامية. وأوقف حرس السواحل الإيراني السفينة والقارب الذي ينقل المخدرات، والذي كان يحاول الهرب من الموقع، وضبط ٦٨٥ كيلوغراماً من الهيروين و١٥٠.٠٠٠ لتر من الوقود المهرب. وأُلقي القبض على عشرة أشخاص: مواطنين سري لانكاين ومواطنين هنديين وستة مواطنين إيرانيين. وحسب السلطات الإيرانية، كان المتجرون يخططون لتهريب المخدرات إلى الأردن قبل شحنها إلى أفريقيا.

٦١- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعترضت القوات البحرية المصرية سفينة عبدان الإيرانية في المياه المصرية بالبحر الأحمر. وبعد تفتيش السفينة، وجدت ٣١٩ طرداً تحتوي على الهيروين يبلغ وزنها ١٧١ كيلوغراماً. واعتقل جميع أفراد الطاقم السبعة (أربعة مواطنين إيرانيين ومواطنين هنديين ومواطن باكستاني).

٦٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عُثر على ١٥ كيلوغراماً من الهيروين في كراتشي، باكستان، على متن رحلة للخطوط الجوية الدولية الباكستانية كانت متجهة إلى المملكة العربية

السعودية. وقد وجدت الفرقة الباكستانية لمكافحة المخدرات وموظفو الجمارك المخدرات في حجيرة سرية داخل الطائرة.

٦٣- وفي السنوات القليلة الماضية، فُكِّكت عدة مختبرات غير مشروعة لتصنيع "الكبتاغون"، الموجه لبلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في وسط وجنوب أوروبا وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونفذت السلطات اليونانية أحدث عملية لتفكيك مختبر من هذا النوع، حيث أبلغت في آذار/مارس ٢٠١٧ عن اكتشاف مختبر لصنع "الكبتاغون". وارتباطاً بهذه العملية، جرى اعتقال مواطن ألباني ومواطنين يونانيين ومواطن تركي في إفسينا وميغارا، وهما مدينتان تقعان على بعد ١٧ و ٣٣ كيلومتراً من شمال غرب أثينا، على التوالي. وخلال مدهمة المختبر الموجود بمدينة إفسينا، اكتشفت السلطات وضبطت ٦٣٥ ٠٠٠ قرص من الكبتاغون.

٦٤- وتتشبه قوات الأمن العراقية في وجود مختبرات متخصصة في صنع الميثامفيتامين البلوري في محافظتي البصرة وميسان. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، داهمت الشرطة العراقية مختبراً للمخدرات في كركوك، يُشتبه في أن الأمفيتامين كان ينتج فيه، وأُلقت القبض على اثنين من المشتبه فيهم وضبطت ٥١ صندوقاً من الأقراص.

٦٥- وفي تطور آخر، أبلغت قوات الأمن اللبنانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ عن اعتراض شحنة من المعدات المخصصة لصنع الكبتاغون مصدرها مومباي بالهند، ضُبطت في مطار بيروت الدولي. وحسب السلطات اللبنانية، استخدمت المعدات في مختبرات عصرية مخصصة لصنع الأمفيتامين، وهو المكوّن الرئيسي للكبتاغون.

٦٦- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت السلطات الإيطالية أكبر عمليات لضبط "الكبتاغون" والترامادول (وهما من المواد الأفيونية الاصطناعية المستخدمة في معالجة الألم والمستخدم بكثرة أيضاً كمادة مخدرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) في أيار/مايو ٢٠١٧. فقد اعترضت الشرطة في مدينة جنوا بشمال إيطاليا شحنة كبيرة تتضمن ٣٧,٥ طنّاً من الترامادول والكبتاغون. وكانت المخدرات مخزنة في ثلاث حاويات للشحن كانت راسية في جنوا بعد قدومها من الهند وفي طريقها إلى ليبيا. وشُجنت المخدرات من الهند إلى سري لانكا كمرحلة أولى، حيث كانت مموّهة في شكل شامبوهات وأقمشة اصطناعية.

٦٧- وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧، ضبط موظفو الجمارك الفرنسيون الكبتاغون للمرة الأولى. فقد اعترضوا في سياق عمليتين بمطار شارل ديغول ٧٠ كيلوغراماً و ٦٧ كيلوغراماً من الكبتاغون، على التوالي. وفي كلتا الحالتين، كانت المخدرات مخبأة في قوالب صناعية من الفولاذ كانت متجهة إلى المملكة العربية السعودية، عن طريق تشيكيا وتركيا.

٦٨- وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أبلغ حرس الحدود في المملكة العربية السعودية عن اعتراض ٢,١ مليون من أقراص الكبتاغون، كانت مخبأة مع الأرز، قرب حدود هذا البلد مع الأردن.

٦٩- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أبلغت السلطات في الكويت عن مصادرة حوالي ٣ ملايين من أقراص الكبتاغون المخبأة داخل مكابس للهواء كانت موضوعة في حاوية للشحن.

- ٧٠- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أيضاً، أبلغت السلطات الأردنية عن ضبط شحنة قياسية فاقت كميتها ١٣ مليوناً من أقراص الكبتاغون. وقد اكتشفت الأقراص مخبأة داخل آلات لتجفيف الملابس في منزل قرب عمان. وألقي القبض على ثلاثة متجرين، من بينهم مواطن أجنبي.
- ٧١- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، ضبط ضباط الجمارك اللبنانيون العاملون في طرابلس ٨٠٠ ٠٠٠ قرص من أقراص الكبتاغون مخبأة في قاعدة حديدية لإحدى الشاحنات. وكانت الأقراص موجهة للتهريب إلى أحد بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، ألفت الشرطة في الإمارات العربية المتحدة القبض على شخصين في رأس الخيمة كان في حوزتهما ١١٠ ٠٠٠ قرص من أقراص الترامادول. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، اعترضت الشرطة في الإمارات العربية المتحدة ١١٦ كيلوغراماً من الكبتاغون في دبي واعتقلت صاحب المخدرات. وكانت المخدرات موجهة إلى سوق الإمارات العربية المتحدة. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، ضبطت شرطة أبو ظبي أيضاً مليوناً من أقراص الكبتاغون و ١٠٠ كيلوغرام من راتنج القنب، كانت مخبأة في حجيرات سرية في سفينة رست بميناء خور دبي. وقد ألقى القبض على خمسة أفراد. وكان المتجرون ينوون بيع المخدرات داخل الإمارات العربية المتحدة.
- ٧٢- ويبدو أن معظم راتنج القنب المستهلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منتج محلياً أو قديم من أفغانستان والمغرب، وبدرجة أقل، من لبنان. وفي الوقت نفسه، يُنتج القنب في معظم بلدان المنطقة.
- ٧٣- ووفقاً للمرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها،^(١) فمعظم راتنج القنب المستهلك في الاتحاد الأوروبي مستورد من المغرب عبر إسبانيا.
- ٧٤- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترضت كميات كبيرة من القنب وراتنج القنب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجرت أكبر ضبطيات راتنج القنب في البحر، على الرغم من تسجيل عددٍ من الضبطيات في المناطق الداخلية.
- ٧٥- وجرت أكبر ضبطية لراتنج القنب في البحر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عندما قام الحرس المدني الإسباني، بدعم من مكتب الشرطة الأوروبي والمديرية الوطنية الفرنسية للاستخبارات والتحقيقات الجمركية والشرطة المالية الإيطالية، باعتراض سفينة ترفع علم بنما وتبحر في اتجاه ليبيا وعلى متنها ١٩,٦ طنّاً من راتنج القنب. وقُبض على طاقم السفينة (١١ مواطناً أوكرانياً ومواطن أوزبكي واحد).
- ٧٦- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، ضبطت الشرطة المغربية ٥٧٨ كيساً تحتوي على ١٥ طنّاً من راتنج القنب، بالإضافة إلى ست سيارات تحمل لوحات ترخيص مزيفة استخدمت للتجارة بالمخدرات.
- ٧٧- وفي أيار/مايو ٢٠١٧، وبعد عملية دامت ١٥ شهراً، ضبطت قوات الأمن في إسبانيا ١٣ طنّاً من راتنج القنب. وجرت عملية الضبط هذه بعد مراقبة طويلة الأمد في المنطقة المسماة

(١) European Drug Report 2017: Trends and Developments (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2017).

كامبو جبل طارق، حيث استُبين وجود زعماء جماعة المهريين هذه في أوائل سنة ٢٠١٦. وكان راتنج القنّب يُنقل عبر مضيق جبل طارق في قوارب مطاطية عالية القدرة.

٧٨- وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، ضبط موظفو الأمن الوطني المغربي وإدارة الجمارك المغربية في نقطة الكركرات الحدودية، أكثر من ٣ أطنان من راتنج القنّب، أُخفيت في قارورات كبيرة مخصّصة لمستحضرات التجميل على متن مركبة مسجّلة في المغرب. وكان راتنج القنّب موجّهًا للتصدير إلى أفريقيا.

٧٩- وضبط ضباط المخابرات التابعون للجيش اللبناني ٤٨٧,٥ كيلوغراماً من راتنج القنّب مخبأة داخل ١ ٦٣٩ علبة من علب الصابون. وكان من المفترض أن توجّه المخدّرات إلى جمهورية تنزانيا المتحدة ولكن وجهتها تغيرت إلى كندا لأسباب غير معروفة.

٨٠- وفيما يتعلق بالبعد الأمني ومن أجل دعم بلدان شمال أفريقيا في تعزيز تصديدها للاتّجار عبر الحدود، عمل المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمكتب المعني بالمخدّرات والجريمة على عدة جبهات خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وحظي تشديد مراقبة الحدود والتعاون الإقليمي في المنطقة باهتمام خاص، بما في ذلك عن طريق مواصلة تعزيز مراقبة الحاويات والمطارات وتعزيز القدرات من أجل تأمين معابر حدودية برية مختارة ومدن مركزية على امتداد دروب الاتّجار الرئيسية في المنطقة. وفي هذا الصدد، تمثلت نقطة أخرى من النقاط التي جرى التركيز عليها في تدعيم القدرات على إجراء التحريات في جميع أنحاء المنطقة، بغية تعزيز التحريات المستندة إلى الاستخبارات والرامية إلى تفكيك الشبكات الإجرامية، بدلاً من مجرد الاضطلاع بعمليات ضبط منفردة.

٨١- وبغية التصدي لحالة ليبيا المثيرة للقلق، وضع المكتب "نهج الاحتواء"، بهدف دعم البلدان المجاورة في زيادة قدراتها على مراقبة الحدود البرية في المعابر الرسمية وكذلك المدن المركزية على امتداد دروب الاتّجار الرئيسية (أي المدن التي يتعيّن على المتّجرين والإرهابيين اجتيازها لعبور الصحراء أو منطقة الساحل).

٨٢- ودعم المكتب، في إطار مشروعه الإقليمي بشأن مراقبة الحدود البرية والتعاون الإقليمي، مصر وتونس، والمشاورات جارية بشأن بدء أنشطة في الجزائر في النصف الثاني من عام ٢٠١٧. ففي تونس، ساعد المكتب الحكومة على إنشاء نظام لإدارة المعلومات وتحليل البيانات الخاصة بالحدود. وعلاوة على ذلك، دُعِم التعاون وتبادل المعلومات بين الوكالات، مما أدى إلى إبرام اتفاق تعاون بين سلطات الجمارك والشرطة في هذا البلد. وبالتعاون مع الإنتربول، نفذ المكتب سلسلة من الدورات التدريبية المتعلقة بتحليل المعلومات الجنائية وبيانات المسافرين قبل الرحلات الجوية والنظام الخاص بسجلات أسماء المسافرين. ودرّب خبراء من المملكة المتحدة وكندا مسؤولين من مختلف أجهزة إنفاذ القوانين ذات الصلة. كما جرى في السنة الماضية تدريب المسؤولين المصريين المنخرطين في التحريات المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة والاتّجار بالمخدّرات والجرائم الخطيرة الأخرى على تحليل المعلومات الجنائية، بما في ذلك على عناصر من التعاون بين الأجهزة من أجل التشارك في المعلومات.

٨٣- وفي مصر، قدّم المكتب التدريب على التحريات المتعلقة بالمخدرات، مع التركيز على الدعاوى القضائية وتقنيات العمليات السرية، بالتعاون مع المكتب الوطني الفرنسي لمكافحة الاتجار بالمخدرات. ونُهِض بالتبادل الفعال للمعارف والتحديات وآخر الاتجاهات في الاتجار بالمخدرات. ونتيجة لذلك، جرى تبادل المعلومات العملية بين الإدارة العامة المصرية لمكافحة المخدرات والمكتب الوطني الفرنسي بشأن الاتجاهات المرتبطة بالاتجار بالترامادول من مطار شارل ديغول إلى مطار القاهرة.

٨٤- وفي إطار البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، دعم المكتب إنشاء وحدة مشتركة بين الوكالات لمراقبة الموانئ في ميناء رادس بتونس. وأنشئت هذه الوحدة في شباط/فبراير ٢٠١٧ وهي تتألف من ضباط جمارك، إضافة إلى منسقين من شرطة الحدود وهيئة الموانئ ومحطة الحاويات. وتتولى الوحدة تخطيط واختيار وتفتيش الحاويات والشحنات العالية المخاطر التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة لنقل السلع غير المشروعة، بما في ذلك لأغراض الإرهاب. وفي هذا السياق، تم التفاوض بشأن اتفاق تعاون بين الجمارك وشرطة الحدود، وهو يمثل أساساً هاماً لتبادل المعلومات ونتائج التحريات. والتدريب وشراء المعدات الخاصة بالوحدة جاريان، وذلك تماشياً مع نتائج تقييم الاحتياجات الذي أجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي المغرب، جرى كمرحلة أولى بناء القدرات على تحليل المخاطر وتخطيط واختيار وتفتيش الحاويات لفائدة وحدات تحليل المخاطر الجمركية في موانئ أغادير والدار البيضاء والرباط وطنجة-المتوسط.

٨٥- وفي عام ٢٠١٦، وُسِّع نطاق مشروع التخاطب بين المطارات الذي يشترك في تنفيذه المكتب والمنظمة العالمية للجمارك والإنتربول، ليشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل بناء القدرات في بعض المطارات الدولية المختارة على كشف واعتراض المسافرين المشبوهين والاتجار اعتماداً على المسافرين أو باستخدام الشحن والبريد العادي. والمغرب بلد شريك في هذا المشروع والمناقشات جارية مع الجزائر وتونس بهدف تكييف تنفيذه مع السياقات والاحتياجات الوطنية. ومن خلال هذا المشروع، يقوم المكتب بإعداد منهاج تدريبي سيزود الموظفين العاملين في الخطوط الأمامية في المطارات الدولية في المنطقة بالمهارات والمعارف اللازمة لكشف واستبانة المسافرين المشبوهين (بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب) في المطارات الدولية.

٨٦- وعقد المكتب، بالتعاون مع شرطة دبي، الاجتماع الإقليمي الثامن للدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف تحسين الأطر العملية والقضائية للتعاون الإقليمي والأقليمي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن خلال مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يوجد مقره في قطر، تواصلت الأنشطة الرامية إلى تحسين تبادل المعلومات العملية بين المراكز الإقليمية المعنية بإنفاذ القانون بغية مكافحة الاتجار بالمخدرات انطلاقاً من أفغانستان. واستهدفت أنشطة أخرى زيادة الوعي بفوائد التعاون مع القطاع الخاص في مجال مراقبة السلائف.

٨٧- وبما أن معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات لا تزال تزايد في المنطقة، يعتزم المكتب دعم تطوير القوانين والسياسات والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية والممارسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات بالحقن، من أجل التقليل من

العقبات القائمة أمام الوصول إلى خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم المستندة إلى الأدلة والقائمة على حقوق الإنسان، والحدّ من العنف الذي يعاني منه متعاطو المخدّرات بالحقن. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدّم المساعدة إلى بلدان في المنطقة فيما يخصّ تشجيع حصول متعاطي المخدّرات على خدمات شاملة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم، مع التركيز بوجه خاص على حزمة التدخّلات العشرة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية والمكتب وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه.

٨٨- وبالنظر إلى أنّ الصحة في السجون وغيرها من البيئات المغلقة الأخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصحة المجتمع عموماً، فقد وضع المكتب وأطلق مشروعاً إقليمياً بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأيدز وتوفير خدمات العلاج والرعاية ذات الصلة وكذلك الدعم للمصابين به في مرافق السجون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والهدف من هذا المشروع هو الترويج لإرشادات معيارية وسياسات مستندة إلى الأدلة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية وبرامج رامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم في السجون داخل المنطقة، ودعم تطويرها. ومن خلال هذا المشروع، يقوم المكتب حالياً بتقديم المساعدة التقنية لثلاثة سجون في مصر وخمسة سجون في المغرب وستة سجون في تونس.

ثامناً – الاستنتاجات والتوصيات

٨٩- ينبغي أن تواصل بلدان أفريقيا، على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة، اتخاذ إجراءات لمكافحة الاتّجار غير المشروع بالمخدّرات والجريمة المنظّمة من خلال تدابير تصدّي متوازنة وشاملة. فالبعد عبر الوطني للاتّجار بالمخدّرات والجريمة المنظّمة يؤكّد ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في هذا الصدد. وينبغي أن تشمل المجالات الرئيسية لتعزيز التعاون زيادة تبادل المعلومات داخل المنطقة، والتصديّ للتدفّقات المالية المرتبطة بالاتّجار بالمخدّرات، ومنع تسريب السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المخدّرات.

٩٠- وفي ضوء ما تقدّم، لعلّ الدول المشاركة في الاجتماع تؤدّ أن تنظر في القيام بما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات إقليمية لمكافحة الاتّجار بالمخدّرات تأخذ في الاعتبار صلات هذه الجريمة بالأشكال الأخرى من الجريمة المنظّمة، بما فيها الاتّجار بالأسلحة النارية والاتّجار بالأشخاص، من أجل توفير تدابير أكثر تكاملاً للتصديّ لهذه المشكلة؛

(ب) النظر في إدراج المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل أنشطة مكافحة الفساد، في مشاريع واستراتيجيات مكافحة الاتّجار؛

(ج) دعوة المكتب المعني بالمخدّرات والجريمة إلى مواصلة دعم البلدان التي تمرّ بتحوّل سياسي وتنفيذ إصلاحات في مجال العدالة الجنائية عموماً، وفي قطاع إنفاذ القانون خصوصاً، من أجل ضمان أن تكون الإجراءات المتّخذة قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛

- (د) دعوة الحكومات إلى زيادة التركيز على تفكيك شبكات الاتجار بالمخدرات كنهج استراتيجي، بغية تحقيق ما هو أبعد من ضبط كميات من المخدرات واعتقال المجرمين من المستويات الدنيا، وإلى الاستفادة في هذا الصدد على نحو أكثر منهجية من المعلومات الاستخباراتية الجنائية، وإلى طلب الدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حسب الاقتضاء؛
- (هـ) تشجيع الحكومات على مواصلة مشاركتها في مشروع التخاطب بين المطارات بغية تعزيز تدابير التصدي للإرهاب والتهديد الذي يشكله التهريب على الطيران المدني؛
- (و) دعم وتوسيع تنفيذ البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل تيسير التجارة الدولية والحيلولة دون استغلال الحاويات البحرية في أغراض الاتجار والجريمة المنظمة والإرهاب؛
- (ز) الترويج لنهج متوازن بشأن مكافحة المخدرات، يشمل أيضاً الحد من الطلب على المخدرات على نحو فعال ومستدام من خلال الوقاية من تعاطي المخدرات وتوفير العلاج من الارتهان للمخدرات وإعادة تأهيل المرتكبين لها؛
- (ح) دعوة دول المنطقة إلى إجراء دراسات وتقييمات وطنية بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات والعمل مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد، بما في ذلك فيما يتعلق ببناء القدرات وجمع المعلومات وتحليلها؛
- (ط) دعوة البلدان إلى وضع مبادرات جديدة أو تنقيح المبادرات القائمة بشأن التنمية البديلة والاستعاضة عن زراعة النباتات المخدرة بزراعة محاصيل بديلة، وذلك بالاستفادة من الدعم المقدم من الشركاء الدوليين؛
- (ي) مواصلة تشجيع وتعزيز التعاون على الصعيد الوطني وعبر الحدود وفيما بين الأجهزة من أجل توحيد ضوابط المراقبة الحدودية وتعزيزها على الصعيد الإقليمي، وتبسيط عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها؛
- (ك) تعزيز الدعم لوضع مذكرات تفاهم إقليمية بشأن التعاون المتعدد الأطراف وتبادل المعلومات وتبادل المساعدة القانونية، والنظر أيضاً في إبرام مذكرات تفاهم إقليمية بشأن التعاون وتبادل المعلومات مع الوكالات الرئيسية على الصعيد العالمي والأوروبي، مثل الإنتربول ومكتب الشرطة الأوروبي والوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (الفرونتكس) ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (اليوروجست).